ضرورة بيان الضوابط والحدود لنقد متن الحديث في ضوء المعارف والعلوم العصرية

الأستاذ محمد جابر على الهدوي ❖

ملخص البحث

قد كثر الكلام حول نقد متن الحديث في عصرنا الحاضر لما أثار المستشرقون وغيرهم شبهات حول منهج المحدثين في نقد متن الحديث. وقد وصل الأمر إلى حد المبالغة والشطط في هذا المجال، حتى اتخذ بعض الكتاب نقد المتن معياراً وحيدا لقبول الحديث أو رده، فردوا كثيراً من الأحاديث المقبولة لدى المحدثين. وهذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على إشكالية نقد المتن في الواقع المعاصر. ويبدأ البحث ببيان مفهوم نقد المتن عند المعاصرين، ثم يشير إلى بعض الشبهات حول منهج نقد المتن عند المستشرقين وغيرهم؛ لأن هذا هو الذي أدى ببعض المعاصرين

❖ قسم الفقه وأصوله، جامعة دار الهدى الإسلامية، كيرلا- الهند.
البريد الاكتروني: mkjabi@gmail.com

إلى الوقوع في المغالطات، ويلي ذلك بيان اهتمام المحدثين بنقد المتن، ومن ثم تبحث هذه الدراسة بعض الإشكالات في نقد الحديث عند المعاصرين، ثم يحاول الباحث بيان بعض الأساسيات التي ينبغي على الدارس والباحث فهمها قبل الحكم برد الأحاديث المقبولة.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. أما بعد.

إن السنة النبوية لها أهميتها في التشريع الإسلامي، حيث إنها المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، فهي التفسير العملي للقرآن الكريم والتطبيق الواقعي للإسلام. ولكنها تختلف عن القرآن الكريم بأن أغلبها ظنية الثبوت، تلقاها الأجيال جيلا بعد جيل رواية ودراية. واهتم المحدثون قديما وحديثا بوضع مصطلحات تخص علوم الحديث بقسميه الرواية والدراية، وذلك للتعامل مع السنة بأنواعها القولية والفعلية والتقريرية وغيرها. وعلم الإسناد من علوم الحديث التي تعد من خصائص هذه الأمة التى لم يسبقها إليه أحد من الأمم. وكان لهم في ذلك منهج علمي رصين في نقد

الحديث سندا ومتنا، شهد لهم بذلك الداني والقاصي على مر العصور. ولـيس مـنهج نقد الحديث من المناهج المستجدة في هذا العصر، بل كان حاضرا منذ زمن الصـحابة والتابعين. ولكن لم يضعوا له مصطلحات كما الشأن عند المتـأخرين في جميـع الفنـون الإسلامية. وذلك لأنهم ليسوا بحاجة إلى وضعها لعدم وجود الحاجة إلى ذلك. وبعد اتساع الدولة الإسلامية ودخول الكذابين والوضاعين ووضـعهم الحـديث وإسـناده للنبي ﷺ مما جعل المحدثين يضعون معايير ليميزوا بها الموضوع من الموقوف والمرفوع إليه ﷺ . ولم يقتصر جهود المحدثين في تحريهم السند فقط بل شمل المتن أيضا، وليس كما يتوهم بعض الكتاب. ولكن توسع بعض المعـاصرين في نقـد المـتن عـلى أسـاس عقولهم وقيمهم المسبقة، وردوا بذلك الأحاديث المقبولة. وهذه الإشكالية تزداد كـل يوم، وتحتاج إلى عناية من المتخصصين في هذا المجال.

مفهوم نقد المتن:

وقبل الدخول إلى القضايا المعاصرة في نقد المتن، علينا أن نضبط معنـى هـذا المصطلح، حيث إن كثيرا من المعاصرين يستعملون هذا المصطلح بمعاني مختلفة.

النقد لغة: تمييز الدراهم، يقال: نقـدت الـدراهم وانتقـدتها: أخرجـت منهـا الزيف؛ وناقدت فلانا: إذا ناقشته في الأمر.[1] وهذه المعاني اللغوية كلها تشتمل معنـى الكشف عن الشيء وفحصه ليمز الجيد من الرديء. وبهذا المعنى يستعمل لفظ النقـد

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، د. ط، ١٩٩٠م)، ج ٣، ص ٤٢٥-٤٢٦.

في الإصطلاح أيضا حيث إنه «تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقا وتجريحا»[١] أو هو «تمحيص الروايات بالنظر إلى أسانيدها ومتونها للوصول إلى قبولها أو ردها».[٢] وهذا يشمل نقد شقي الحديث: المرويات والرواة. وأما المتن لغة: الظهر، وما ظهر من الشيء وصلب.[٣]

وفي الإصطلاح هو: «غاية ما ينتهى إليه الإسناد من الكلام»[٤] أو «ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني.»[٥]

وأما نقد المتن فهو مصطلح مركب شاع استعماله عند المعاصرين لمعان مختلفة. فقد تتبعه عماد الدين رشيد وحصر استعماله بالاستقراء في خمسة معان:[٦]

١- التوفيق بين متن الرواية وما يعارضه، سواء عارضه حديث أم آية أم قاعدة أم مفهوم عقلي صحيح.

٢- ترجيح بعض المتون على بعض.

٣- ترك العمل بالحديث المقبول بناء على معارضة محتواه لنص، أو عقل صحيح.

---

(١) الأعظمي، محمد مصطفى، **منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه**، (السعودية: مكتبة الكوثر، ط٣، ١٩٩٠م)، ص ٥.

(٢) عماد الدين رشيد، **"مفهوم نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي"، مجلة اسلامية المعرفة**، السنة ٩، العدد ٣٩، ٢٠٠٥م) ، ص ٨٧.

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، ج ١٣، ص٣٩٨.

(٤) رشيد، عماد الدين رشيد، **مفهوم نقد المتن**، ص ٨٨.

(٥) الدميني، مسفر عزم الله، **مقاييس نقد متون السنة**، (الرياض: دار صادر، د. ط، ١٩٨٤م)، ص ٤٩.

(٦) رشيد، عماد الدين رشيد، **مفهوم نقد المتن**، ص ٨٩.

٤- انتقاد بعض المتون ولو كان ظاهرها القبول في أثناء النقد الحديثي عموما.

٥- رد الحديث بناء على معارضة محتواه لـنص، أو قاعـدة، أو مفهـوم عقـلي مـع صحة اسناده.

ويلاحظ أن المعنى الثالث هو أكثر اسـتعمالا لهـذا المصـطلح عنـد المحـدثين خصوصا في مجال التطبيق، وأما المعاصرون الذين يبالغون في نقد المتن هم يستعملون هذ االمصطلح بالمعنى الخامس حتى يحيلون إلى العقل المجرد لرد الأحاديث.(١)

شبهات حول نقد المتن:

ولا عجب أنه قد وجهت إلى منهج نقد المـتن شـبهات مـن مصـادر مختلفـة، حيث كان ولا يزال هناك شبه متنوعة موجهة إلى السنة النبوية نفسها طـوال تاريخهـا من الذين ينكرونها ويردونها تماما، أو الذين يقبلون منها ما وافق عقولهم فقـط. وقـد كثرت الشبهات في القرنين الأخيرين من أعداء الإسلام وغيرهم بعـد أن كانـت قـد ضعفت بعد تدوين السنة وتأسيس علوم الحديث، نتيجة لجهود المحدثين والعلـماء في الدفاع عن السنة. والمستشرقون هم الذين جددوا هذه الطعون، إلا أنـه كـان لمعظمهـم أسلاف في تاريخ السنة، فأخذوا أقوالهم وشبهاتهم تجاه الحـديث، وعرضـوها في ثـوب جديد. ومن هذه الشبهات ما قالوا بأن المحدثين أهملوا نقد المتن، وبنـوا حكمهـم عـلى مجرد السند من غير مراعاة لمحتوى الحديث. وقد أثارها طبعا المستشرقون أولا إلا أنهم وجدوا أتباعهم ممن ينسب نفسه إلى هذه الملة الإسلامية. ونورد هنا بعض أقوالهم.

---

(١) المرجع السابق.

١- ادعاء المستشرقين حول منهج نقد المتن:

أثار جمع من المستشرقين شبهات حول منهج المحدثين في نقد المتن، وتتمثل في وصف النقد الحديثي مقتصرا على نقد السند دون المتن. فرفضوا نتيجة بحوث المحدثين بسبب ضعف المنهج حسب زعمهم، واختاروا لأنفسهم منهجا باسم نقد المتن أو ما أسموه "بالنقد الداخلي". وهنا بعض نصوصهم:

يقول نيكولاس بي أغندس (Nicolas P. Aghnides): «أن المحدثين تجاهلوا تماما المحتوى، وأصبح جل اهتمامهم باتصال السند إلى النبي، فالحديث الذي سنده متصل يعتبر صحيحا، بل ولم يعتبروا حتى هذا القانون البسيط في جميع الأحيان.»[١]

ويقول وليم موير (Sir William Muir) في كتابه حياة محمد: «أنهم كان يكفيهم لصحة الحديث أن يكون رواته عدولا مع اتصال السند إلى الصحابي ولو كان المضمون يستبعده العقل. إنهم لم يخوضوا غمار النقد بحرية وشمول. بل أصبحوا متمسكين بتلك القاعدة الوحيدة، ولم يجرؤوا على نقد الحديث بناء على الشهادات الداخلية.»[٢]

(١) "They almost entirely ignore the content and are mainly concerned with the continuity of transmission all the way back to the Prophet. A *ḥadīth* is declared reliable if its chain of transmission is unbroken. But, even this simple rule is not always adhered to." Nicolas P. Aghnides. *Mohammedan Theories of Finance Law with an Introduction to Mohammedan Law and a Bibliography*. (New Yourk: AMS Pres, 1916). p. 57

(٢) نقلا من: السلفي، محمد لقمان، **اهتمام المحدثين بنقد الحديث، سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم** (الهند: دار الداعي، ط ٢، ١٤٢٠هـ) ص ٤٦٧. وانظر في:

Muir, Sir William. *The Life of Mahomed from Original Sources.* London: Smith, Elder and Co., 1878. P. 549-613

وقال المستشرق الإيطالي كايتاني (Leone Caetani) في الفصل الأول من كتابه **الحوليات الإسلامية**: «كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه.»[1]

وهذا كله تكرار لأقوال جولد تسيهر (Goldziher, I.)[2] وجوسف شاخت (Joseph Schacht)، وقد استوعب الباحثون من علماء الحديث هذه الشبهات وأجابوا عليها جوابا شافيا وكافيا.[3] وليس هذا مكان التفصيل حيث أوردناها لنشير إلى أن هذه الشبهات قد أثارها المستشرقون أولا ثم تبعهم غيرهم كما سنرى.

---

(١) نقلا من: السلفي، **اهتمام المحدثين بنقد الحديث**، ص ٤٧٠.

(٢) انظر: اجناس جولد تسيهر، **العقيدة والشريعة في الإسلام تاريخ التطور العقدى والتشريعي في الديانة الإسلامية**، ترجمه جماعة من العلماء. (بيروت: دار الرائد العربي، د. ط. ١٩٤٦م)، ص ٤١ - ٤٧.

(٣) انظر: ردود المسلمين لهذه الشبهات حول منهج المحدثين في نقد المتن مثلا في الكتب التالية: أبو شهبة، محمد، **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين**، (المصر: مطبعة الأزهر، د. ط. د. ت)، ص ٤٦-٥١؛ والأعظمي، **منهج النقد**، ص١٢٧-١٤٩؛ والجوابي، محمد طاهر، **جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف**، (تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، د. ط. د. ت)، ص ٤٤٩-٤٥٤؛ والسلفي، **اهتمام المحدثين**، ص ٤٦٧- ٥٠٠؛ والدميني، مسفر عزم الله، **مقاييس نقد متون السنة**، ص ٢٣٨-٢٦١؛ ونور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، (بيروت: دار الفكر المعاصر، د. ط، ١٩٩٧م)، ص٤٦٧-٤٨٣؛ والأمين، الصادق الأمين، **موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية**، (الرياض: مكتبة الرشد، د. ط، ١٩٩٨م)، ج ٢، ص ١٥٠-١٧٩.

٢- أوهام المنتسبين إلى الإسلام حول نقد المتن:

وللأسف الشديد اتبع بعض من ينسب إلى الأسلام هؤلاء المستشرقين وتبنوا آرائهم في نقد المتن مع أن فساد مزاعمهم ظاهر لكل طالب لعلم الحديث. وممن تأثر بهذه الأراء أحمد أمين الذي قال: «ولكنهم – والحق يقال – عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن. فقل أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه بشروطه وقيوده بمتون الفقه. ولن تظفر منهم في هذا الباب بعشر من معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم، حتى نرى البخاري نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال.»[1] ويقول أيضا: «وفي الحق أن المحدثين عنوا عناية بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي...، ولكنهم لم يتوسعوا في النقد الداخلي، فلم يعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أو لا؟»[2]

وقال أبو رية: «ولكن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس، وتركوا أمره لمن وفقوا بعلمهم عندما يتصل بالسند فحسب، أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء. وعلى أنهم قد بذلوا أقصى جهدهم في دراسة علم الحديث من حيث العناية بسنده فإنهم أهملوا جميعا أمرا خطيرا، هو البحث عن حقيقة النص

---

(١) أحمد أمين، **فجر الإسلام**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ١١، ١٩٧٥م)، ص ٢١٧-٢١٨.

(٢) أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، د. ط، ١٩٧٤م)، ج ٢، ص ١٣٠.

الصحيح...»[1] وشبه القارة الهندية معروفة لمنكري الحديث والذين أثاروا الشبهات على السنة، وهذا سيد أحمد خان يعاتب المحدثين على تقصيرهم وعدم تمحيصهم للمتون مثل الأسانيد.[2]

ولا يسع المقام لسرد أقوال المستشرقين وتلامذتهم ولا داعي إليه، حيث إنهم متفقون في المقصود وان تنوعت ألفاظهم. ولا أفرد الرد على هذه الشبهات حيث قام بها العلماء[3]، وبأن المباحث التالية تنقضها.

أقوال بعض العلماء المعاصرين حول نقد المتن:

ولا نعجب من مزاعم المستشرقين وتلامذتهم حول نقد المتن وإدعائهم بأن المحدثين قصروا النظر إلى السند ولم ينقدوا المتن، ولكن العجب كل العجب قول بعض الباحثين المعاصرين أيضا بالكلام نفسه وإن اختلفت مقاصدهم عن مقاصد أعداء الإسلام، لأن جل هؤلاء الباحثين إنما يريدون الاهتمام بنقد المتن لفهم السنة والتعامل معه في الواقع المعاصر. قال طه جابر العلواني: «نقد المتون لم يأخذ حقه الكامل مع أنهم وضعوا قواعده، لكن لم يكن هناك تشغيل يذكر لهذه القواعد،

(١) أبو رية، محمد أبو رية، **أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث**، (القاهرة: دار المعارف، ط ٦، ١٩٩٤م)، ص ٧.

(٢) السلفي، **اهتمام المحدثين بنقد الحديث**، ص ٤٧٢-٤٧٣.

(٣) انظر: الردود عن هذه الشبهات في: أبو شهبة، **دفاع عن السنة**؛ مصطفى السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي** (بيروت: دار الوراق، ط٣، ٢٠٠٣م)، ص ٢٦٤-٤٠٠؛ والسلفي، **اهتمام المحدثين**، ص ٤٧٦-٥٠٣، وغيرهم من المراجع المذكورة في الرد على المستشرقين.

ولذلك الآن يمكن أن نملأ مكتبة بكتب في الرجال، ولكن حينما نأتي إلى الكتب التي في نقد المتون لا نستطيع أن نجد إلا عددا محدودا..»(١) ويقول كاتب آخر: «إن الجهود انصرفت بشكل أكبر نحو رعاية السند... ولم يغفل المتن، وإن لم يرق الاهتمام به إلى مستوى السند، ومن أكبر المؤشرات على ذلك، المقارنة بين حجم ما ألف في علوم السند، وما ألف في علوم المتن، فضلا عن المقارنة بين مدى وضوح القواعد واستقرارها، والأمثلة والنماذج الخاضعة لتلك القواعد.»(٢)

ولا معنى للقول بأن المحدثين أهملوا نقد المتن بمجرد المقارنة بين الكتب المؤلفة حول نقد السند والكتب المؤلفة حول نقد المتن، لأن هذه المقارنة قياس مع الفارق، إذ مقاييس نقد المتن هي قواعد كلية يستخدمها المحدثون عند حكمهم على الحديث لايسيما لإثبات الشذوذ والعلة، ولكن معظمها إنما يحتاج إليها ليفهم معنى الحديث والعمل به بالجمع أو الترجيح أو النسخ بين الأحاديث المتناقضة لا للتصحيح والتضعيف. وأما السند فهو الأصل في قبول الحديث ورده وهو من وظائف المحدثين فقط فتوسعوا فيه، وأيضا أن تطبيقه يحتاج لدراسة عميقة عن كل راو من رواة الحديث من تاريخه وحياته وأخلاقه ومشائخه وآراء العلماء عنه وغير ذلك مما استودعت إلى مصنفات أكثر في هذا المجال. إضافة إلى ذلك أن نقد السند يشتمل نقد المتن، لأن ضبط الراوي وثقته مثلا إنما يرجع إلى المتن. وكثير من الكاتبين أغفلوا عن هذه النقطة كما هو واضح من قول الدميني: «لكن من يطالع كتب العلل

---

(١) العلواني، طه جابر، **مقدمة في اسلامية المعرفة**، (بيروت: دار الهادي، ط ١، ٢٠٠١م)، ص ١١٠.

(٢) عبد الجبار سعيد، "**الإطار المرجعي لعلم نقد متن الحديث**"، **مجلة اسلامية المعرفة**، السنة ٩، العدد ٣٩، ٢٠٠٥هـ، ص ٤٦.

والرجال لا يجد فيها نقدا لمتون الأحاديث.»(1) وقد أبرز بعض الباحثين العلاقة الوثيقة بين نقد السند والمتن ومدى اعتماد نقد المتن في دراسة الرجال.(2)

اهتمام المحدثين والعلماء بنقد المتن:

ومن تتبع كتب الحديث والعلوم المتعلقة به يرى أن المحدثين اشتغلوا بالمتن ونقده كما اشتغلوا بالسند ونقده، وكيف لا والمتن هو الأصل وهو المقصود من السند، وإنما السند وسيلة إلى المتن. وكانت السنة في البداية تتمثل في المتون أو النصوص فقط، وكلما تقدم بها الزمان وبعدت عن عصر النبي والصحابة انضاف إليها عنصر آخر، وهو السند. كما يفهم من قول ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.»(3) وأصبح للسنة شقان رئيسان، هما: السند والمتن. واعطى العلماء لكل منهما حقه، ولديهم قواعد وضوابط لتمييز الصحيح منهما، ومعالم ومناهج للتعامل معهما. وهكذا أصبح علم الحديث مكونا من علمين: علم الحديث دراية وعلم الحديث رواية.

(1) الدميني، **مقاييس نقد متون السنة**، ص ٥.

(2) مثلا قد أفرد الدكتور الأدلبي مبحثا خاصا لهذا الموضوع بعنوان: "**اعتماد نقد المتن في دراسة الرجال**"، انظر: الأدلبي، **منهج نقد المتن**، ص ١٤٥-١٧٣؛ وانظر أيضا: الدريس، خالد بن منصور، "**نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الدرح والتعديل**"، **مجلة اسلامية المعرفة**، السنة ٩، العدد: ٣٩، ٢٠٠٥م، ص ١٠٣-١٤٦؛ آل عابد، عبد الصمد بن بكر بن إبراهيم، "**مقدمة في نقد الحديث سندا ومتنا**"، **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية**، العدد ٤٨، ١٤٣٠ه، ص ٧٤- ١٧٢.

(3) الصادق الأمين، **موقف مدرسة العقلية**، ص ١٦٤.

وفكرة نقد المتن ليست من إضافات المعاصرين ولا المتأخرين، ولكن الصحابة هم الذين أسسوا مناهجه وطبقوا قواعده. وكان لديهم مقاييس لقبول الحديث لا سيما بعد الفتنة، فكانوا ينظرون إلى السند أي للتثبت بسماع الراوي ذلك بألفاظه من النبي صلى الله عليه وسلم، كما كانوا ينقدون المتون بالعرض على القرآن والأحاديث الموجودة لديهم. وخير شاهد استدراكات عائشة رضي الله عنها على الصحابة التي جمع معظمها بدر الدين الزركشي في كتابه **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة**، ولخصه السيوطي في رسالة سماها **عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة**. ومنها استدراكها على ما روي بأن الميت يعذب ببكاء أهله عليه، فأنكرت وقالت: ما حدث رسول الله أن الله يعذب المؤمن ببكاء أحد، ولكن قال: إن الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه. وقالت أيضا: حسبكم القرآن ﴿**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾.[1] وهكذا كان التابعون وأئمة الحديث يهتمون بنقد المتن كما اهتم به المتأخرون من شراح الحديث وغيرهم.

ونجد مباحث المتن بما فيها من نقد المتن في علوم الحديث منتشرة تحت شتى الأبواب كأبواب علم العلل والشذوذ. وهذا يدل على أن عمل المحدثين لم يقتصر في عملية إثبات النص على وضع قواعد الإسناد باعتباره الطريق الموصلة إلى المتن، بل وضعوا قواعد دقيقة للتعامل مع المتون، ودققوا النظر فيها وبحثوا عن ألفاظ الحديث

(١) وقد ورد فيه روايات كثيرة بألفاظ متقاربة، أنظر: **صحيح مسلم بشرح النووي**، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ٢٠٠٣م)، ج ٦، ص ٢٠٣-٢٠٨.

حتى استخرجوا من موازنتها ما قد يقع في بعضها من أسباب توجب تضعيفها. ثم إن اشتغال المحدثين بالسند لم يكن لذات السند، وإنما الهدف الأساس منه هو حفظ المتن لكون السند الطريق الضرورية للتوصل إلى النص الحديثي. لأنه من الأمر الطبيعي أن يكون الاطمئنان إلى قبول ما ينقله الثقة العدل الصادق أكثر بينما يميل الإنسان إلى رد وتكذيب ما ينقله الكاذب أو الناسي.

ويؤكد عدم اهمالهم نقد المتن بالاكتفاء بنقد السند فقط ما اتفق عليه المحدثون من أن: «صحة السند أو حسنه لا يستلزم صحة المتن أو حسنه وكذا العكس».(1) وهذا صريح في أن صحة السند وحسنه لاستجماعه الشروط لا يدل على صحة المتن وحسنه إذ يكون فيه علة أو شذوذ مما يستدعى رده كما أن صحة المتن وحسنه لا يدل على صحة السند وحسنه. فنقد المتن والسند إنما يتكامل بعضها مع بعض إلا أن نقد السند هو الأصل وإليه المرجع في أكثر الأحيان حيث إن قواعده أضبط وأدق، بخلاف مقاييس نقد المتن، لأنه كثيرا ما يعتمد على فهم الناقد وعقله.

أهم مقاييس نقد المتن:

قد اهتم المعاصرون بمسألة نقد المتن، فكتبوا فيه كتبا تبين مقاييسه وضوابطه وتاريخه. ولكن إذا درسنا مقاييس نقد المتن عند المعاصرين لوجدنا القدماء سبقوا إلى أكثرها، وان زعم بعض الكاتبين أنهم أهملوا هذا المجال واقتصروا على الأسناد فقط. ومن اهم المقاييس ما يلى:

(1) قد صرح بهذا المعنى كثير من المحدثين، انظر: ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **مقدمة ابن الصلاح علوم الحديث**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د. ط، ٢٠٠٤م)، ص ٢٨.

١-أن لا يخالف صريح محكم القرآن أو السنة الثابتة، أو ما هو معلوم من الدين بالضرورة بحيث لا يمكن التأويل. وبهذا المقياس ردوا ما روي في ذم ولد الزنا وأنه لا يدخل الجنة لأنه يخالف قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾(الأنعام: ١٦٤).[١]

٢-أن لا يكون مخالفا للحس والمشاهدة أو الواقع التاريخي. وطبقوا هذا على ما روي عن الباذنجان بأنه شفاء من كل داء أو هو لما أكل له.[٢]

٣-أن لا يكون منافيا لبديهيات العقول، أو معارضا لأي دليل مقطوع به. قال الإمام الشافعي: «وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز.»[٣] وأدخل الخطيب البغدادي في **الكفاية**، «باب في وجوب اطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث.»[٤] وقال أيضا: «ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة والفعل الجاري مجرى السنة وكل دليل مقطوع به.»[٥]

---

(١) انظر: الجوابي، **جهود المحدثين**، ص ٤٦٨-٤٦٩.

(٢) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، **كتاب الموضوعات**، (دمشق: دار الفكر، ط ٢، ١٩٨٣م)، ج ٢، ص ٣٠١؛ وابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن القيم، **نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول المسمي المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، تصحيح: حسن المساحي سويدان، (بيروت: دار القادري، د. ط، ١٩٩٠م)، ص ٤١.

(٣) الشافعي، محمد بن إدريس، **الرسالة**، (القاهرة: دار التراث، ط ٢، ١٩٧٩م)، ص ٣٩٩.

(٤) الخطيب الغدادي، ألحافظ أبو بكر أحمد بن علي الغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، (بيروت: دار الكتب العربي، ط ٢، ١٩٨٦م)، ص ٤٦٩.

(٥) المرجع نفسه، ص ٤٧٢.

٤-أن لا يكون فيه ركاكة اللفظ بحيث يدرك أن مثل هذا لا يصدر عن فصيح ولا بليغ فضلا عن «أفصح من نطق بالضاد». وقال الحافظ ابن الحجر: «ومحل هذا إن وقع التصريح بأنه من لفظ النبي ﷺ.»[١] ويبن ابن دقيق العيد سبب ذلك: «أنهم لكثرة ممارستهم لألفاظ الحديث حصلت لهم هيئة نفسانية وملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي وما لا يجوز.»[٢]

٥-اشتراط الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير. وطبق هذا المقياس على كثير من الأحاديث التي وضعها القصاص ترقيقا لقلوب الناس وإثارة لتعجبهم. مثل له ابن القيم بما روي: «من قال سبحان الله وبحمده غرس الله له ألف ألف نخلة في الجنة، أصلها من ذهب.»[٣]

وهذه من أهم المقاييس التي تكلم عنها المحدثون، وقد توسع بعض الباحثين في ذكر عدد هذه المقاييس إلا أن أكثرها يندرج تحت هذه الكليات.[٤] ولقد أضيفت بعض المقاييس في ضوء المكتشفات العلمية الحديثة،[٥] ومن ذلك ما ذكره الدكتور طه جابر العلواني في المقياس الثالث: أن لا يكون مخالفا لما هو علمي ثابت من قوانين

---

(٢) نقلا من: مصطفى السباعي، **السنة ومكانتها**، ص ١١٦.

(٣) نفس المرجع.

(٤) ابن القيم، **نقد المنقول**، ص ٣٣.

(٥) أنظر هذه المقاييس مع التفاصيل في: مصطفى السباعي، **السنة ومكانتها**، ص ١١٦-١٢١، ٣٠٠-٣٠٩؛ والعلواني، طه جابر، مقدمة في **اسلامية المعرفة**، ص ١١٠-١١٦؛ و"**السنة النبوية الشريفة ونقد المتون**"، **مجلة اسلامية المعرفة**، السنة ٩، العدد: ٣٩، ٢٠٠٨، ص ٣٣-٣٥.

الطبيعة وسننها في الكون والخلائق، وقال أيضاً في المقياس الخامس: أن لا يكون مخالفا لما هو ثابت من علم الطب والفلك وغيرها من العلوم البحثية.[1] وهذه المقاييس تحتاج إلى وقفة لأن العلوم التجريبية والبحثية كلها ليس من العلوم القطعية كما سنشير إلى ذلك.

الإشكالية في نقد متن الحديث عند المعاصرين:

الواجب على كل من يتعامل مع السنة النبوية أن ينظر إلى السند والمتن جميعا لتمييز الصحيح منها من الباطل كما كان العمل عليه من زمن الصحابة. ولكن الإشكالية في مغالطة بعض المعاصرين في نقد متن الحديث حتى وصلوا إلى رد كل حديث يخالف قيمهم ومثلهم المسبقة. وهذه الإشكالية تزداد عند من يتعصب إلى فرق عقدية فيرد أو يضعف كل حديث خالف اعتقاده، كما أن بعض أتباع المدارس العقلية الحديثة يردون كثيرا من الأحاديث لكونها تخالف عقولهم، كما هو الحال بالنسبة لأحاديث الطب النبوي أو تلك التي اشتملت على حقائق علمية.

فمن هذا القبيل رد بعض المخلصين كل حديث يدل على نسخ أي آية من آي القرآن ولو كان الحديث موجودا في الصحيحين ومقبولا عند العلماء جميعاً، بل حتى لو كان متواترا، وإن لم يجدوا أي خلل في الإسناد.[2] وذلك باسم نقد المتن، لأنه

---

(١) طه جابر، "السنة النوبية الشريفة ونقد المتون"، **مجلة اسلامية المعرفة**، السنة ٩، العدد: ٣٩، ٢٠٠٨، ص ٣٣.

(٢) انظر الأمثلة لذلك في:

Israr Ahmad Khan, *The Theory of Abrogation A critical Evaluation*. (Malaysia: International Islamic University Malaysia, 200). p 103-138.

يخالف مذهبه الذي يستحيل النسخ في القرآن. وهؤلاء المساكين يريدون بذلك حفظ القرآن وإثبات نظمه، لأن نسخ بعض ما أنزل يخل بنظم القرآن، كما أنه لا يليق برب العالمين حسب وهمهم. فكأنهم يجتهدون بذلك لحفظ القرآن حيث فشل فيه الأئمة والأمة جميعا خلال هذه القرون! لقبولهم هذه الأحاديث، وإثباتهم النسخ في القرآن!! وليتهم تنبهوا بأنه يترتب على هذا الموقف الفاسد خطر عظيم، لأن ذلك يؤدي إلى التشكيك في السنة بأسرها، وهذا ما أراده المستشرقون وأعداء الإسلام.

وأما الأحاديث التى ردها المعاصرون باسم التجربة العلمية أو العلوم الطبية فأكثرها مما ولغ فيه أرباب المذاهب العقلية من الفرق الإسلامية في القرون المتقدمة. ومن أفضل الشواهد على ذلك حديث الذباب، فقد روي أن النبي ﷺ : «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه، فإن في أحد جناحيه سما وفي الآخر شفاء، وأنه يقدم السم، ويؤخر الشفاء.»[1]

---

(١) وقد أخرجه البخاري وأبو داود وابن ماجه والدارمي والبيهقي وابن خزيمة وأحمد وابن حبان وغيرهم من حديث أبي هريرة، وأخرجه النسائي وابن ماجه والبيهقي وأحمد وابن حبان وغيرهم من حديث أبي سعيد، وأخرجه البزار والطبراني من حديث أنس بن مالك. فقد ثبت الحديث بالأسانيد الصحيحة عن الصحابة الثلاثة، فلا مجال لرد هذا الحديث أو تضعيفه. انظر الحديث مثلا في: ابن حجر، الحافظ أحمد بن علي العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، باب إذا وقع الذباب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٤، ٢٠٠٣م)، ج ٦، ص ٤٤٣، رقم ٣٣٢٠؛ وانظر: ابن حنبل، أحمد بن محمد، **مسند أحمد**، تحقيق: أحمد شاكر، (القاهرة: دار الحديث، د. ط. د. ت)، ج ٦، ص ٥٥٢-٥٥٧.

وقد رفضه كثير من المعاصرين،(١) يقول فيه الشيخ رشيد رضا: «وحديث الذباب المذكور غريب عن الرأي وعن التشريع جميعا، أما التشريع في مثل هذا فإن تعلق بالنفع والضرر فمن قواعد الشرع عامة أن كل ضار قطعا فهو محرم قطعا، وكل ضار ظنا فهو مكروه... فغمس الذباب في المائع الذي يقع فيه لا يتفق مع قاعدة تحريم الضار ولا مع قاعدة اجتناب النجاسة...»(٢). ومن اللطائف أن هذا الحديث قد أنكره أهل البدع من قبل، ورد عليهم العلماء بما يبين فساد قولهم، ورداءة مذهبهم بالمنقول والمعقول كما فعل ابن قتيبة في كتابه **تأويل مختلف الحديث**،(٣) والحافظ ابن حجر في **فتح الباري**.(٤) ولكن جاء أتباعهم من المعاصرين فزادوا إلى شبه أولئك شبها أخرى ككون الحديث يخالف العلوم والتجربة.

ومع ذلك فقد وجد من الأطباء قديما وحديثا من أيد مضمون ما جاء في هذا الحديث من الناحية الطبية، ومنه ما قال أحدهم في محاضرة بجمعية الهداية الإسلامية بمصر: «يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة، فينقل بعضها بأطرافه، ويأكل بعضا، فيتكون في جسمه من ذلك مادة سامة

---

(١) انظر تفاصيل الشبهات حول هذا الحديث والرد عليها في الكتب التالية: الأمين الصادق، **موقف المدرسة العقلية**، ج ٢، ص ٢٥١-٢٧٩؛ والجوابي، **جهود المحدثين**، ص ٤١٩-٤٢٤.

(٢) رشيد رضا، محمد، **"أجوبة المنار"**، الجمع بين حديثي الذباب والفأرة، **مجلة المنار**، المجلد ٢٩، ١٣١٥هـ، ص ٤٨-٥٠.

(٣) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق: محمد عبد الرحيم، (بيروت: دار الفكر، د. ط، ١٩٩٥م)، ص ٢٠٩-٢١٣.

(٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ج ١٠، ص ٣٠٦.

يسميها علماء الطب بـ«مبعد البكتيريا»، وهي تقتل كثيرا من جراثيم الأمراض، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود مبعد البكتريا. وأن هناك خاصية في أحد جناحي الذباب، هي أنه يحول البكتريا إلى ناحيته، وعلى هذا فإذا سقط الذباب في شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه في ذلك الشراب، فإن أقرب مبيد لتلك الجراثيم وأول واق منها هو مبعد البكتريا الذي يحمله الذباب في جوفه قريبا من أحد جناحيه.»[1]

والذين يردون مثل هذه الأحاديث يؤكد موقفهم «بأن تصحيحه من المطاعن التي تنفر الناس عن الإسلام، وتكون سببا لردة بعض ضعفاء الإيمان، وقليلي العلم الذين لا يجدون مخرجا من مثل هذا المطعن.»[2] وهذه دعوى ساقطة، إذ إنه ليس في الشريعة ما ينفر القلوب، وان كان هناك بعض من ينفر من مثل هذه الأحاديث فماذا يكون موقفه إذا أثبته علم الطب؟ وأما شبهة أعداء الإسلام، فلا نعتبرها لترك حديث ثابت، إذ كثير من أحكام الإسلام ينفر منها الأعداء والمنافقون من المسلمين. مثلا حكم الحجاب، والحدود وغيرها من الأحكام الشرعية لا يقبلها عقل كثير من المعاصرين. فلا يسعنا اعتبار أفكارهم لترك حديث النبي ﷺ، لأنه إذا فتحنا هذا الباب سنضطر إلى ترك الكثير من الأحكام. ومع ذلك يكفي لمن ينفر من مثل هذا الحديث بسبب قلة الإيمان أن يفهم معناه فهما سليما. وهذا ليسا حكما واجبا ولا

(١) نقلا من الأمين الصادق، **موقف المدرسة العقلية**، ج ٢، ص ٢٦٩.

(٢) رشيد رضا، أجوبة المنار، "**تكفير الدكتور توفيق صديقي لإنكاره حديث الذباب**"، **مجلة المنار**، المجلد ٢٩، ص ٥١.

مندوبا، وإنما إرشاد من النبي ﷺ ، إذا اطمأن قلبه إليه فعله، وإلا تركه كما بين هذا المحدثون.[١]

ومن ذلك ما رده أحمد أمين بحجة النقد الداخلي. فقد روي أن رسول الله ﷺ قال: «الكمأة من المن، وماؤها شفاء العين، والعجوة من الجنة وهي شفاء من السم»،[٢] يسأل أحمد أمين: «هل اتجهوا في نقد الحديث إلى امتحان الكمأة؟ وهل فيها مادة تشفي العين أو العجوة وهل فيها ترياق؟» وحكم بأن ما جاء في الحديث من تجريب أبي هريرة له لا يكفي للحكم بصحة الحديث بل لا بد من تكرار التجربة، وأن هذا هو الطريق لمعرفة صحة الحديث أو وضعه.[٣] وهذا الحديث قد صححه المحدثون وشرحوا معانيه[٤] قال النووي: «وقد رأيت أنا وغيري في زماننا من كان عمي وذهب بصره حقيقة فكحل عينه بماء الكمأة مجردا فشفي وعاد إليه بصره» .[٥] وما روي من هذه التجارب لا يكفي لمن يريد ردها بعقله، فهؤلاء يكررون أن هذا خلاف الطب والتجربة. وكيف يكون عدم التجربة لمضمون الحديث معيار لرده؟

(١) ابن حجر، **فتح الباري**، ج ١٠، ص ٣٠٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب التفسير وفي كتاب الطب، انظر مثلا : **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، كتاب الطب، باب المن شفاء للعين، ج ١٠، ص ٢٠٠-٢٠٤، رقم ٥٧٠٧؛ وأخرجه مسلم أيضا في صحيحه بعدة طرق، انظر: **صحيح مسلم بشرح النووي**، باب فضل الكمأة ومداواة العين بها، ج ١٤، ص ٤-٦.

(٣) أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، ج ٢، ص ١٣٠-١٣١.

(٤) انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج ١٠، ٢٠١-٢٠٤.

(٥) النووي، **شرح مسلم**، ج ١٤، ٥-٦.

وإذا اعتمدنا في الحكم على صحة الحديث وضعفه على الأطباء وغيرهم فقط عمت الفوضى.

ضرورة بيان ضوابط وحدود نقد المتن:

وهذه الحقائق كلها تشير إلى ضرورة وضع الضوابط لنقد متن الحديث حتى لا تكون السنة لعبة لدى غير المتأهلين الذين يقبلون منها ما وافق عقولهم، ويتركون منها ما خالفها. وهذه مهمة العلماء وأهل الاختصاص في هذا الشأن. وينبغي على النقاد أن يفهموا بعض الأساسيات قبل رد السنة بمجرد النظر إلى المتن، لا سيما إذا كان الحديث مقبولا لدى المتقدمين. ومنها الأمور التالية:

١- فهم حدود المتون المنتقدة:

لا يجوز لأحد أن يرد أي حديث يخالف عقله باسم نقد المتن، ولكن يجب أن تفهم حدود مساحة الأحاديث التي تنتقد متونها بالنظر في المتون، دون النظر في أسانيدها؛ لأن تجاهل هذه النقطة جعل بعض المخلصين غير المتخصصين في هذا العلم يعظمون نقد المتن، ويجعلونه مكافئا لنقد السند بل يغلبونه على نقد السند ليجعلوه أصلا وحيدا في تصحيح الحديث.[1] وإليه أشار الشافعي: «لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من

(١) أبو الليث الخير آبادي، "**المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة**"، **مجلة اسلامية المعرفة**، العدد ١٣، ١٩٩٨م، ص ١٥؛ وانظر: خلف، نجم الدين عبد الرحمن، **نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين**، (بيروت: دار المشاريع، ط١، ٢٠٠٥م)، ص ٢١- ٢٦.

الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه: بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو يخالف ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق عنه».[1] وهذا نص الشافعي على أن مدار الصحة والضعف في أكثر الأحاديث هو السند. وحدد طريقة النقد في الخاص القليل، وذلك ما عبر عنه المحدثون بـ "العلة"، و"الشذوذ". وهما أهم الأسباب في تضعيف المتون بعد ثبوت الحديث سندا. ونقد المتن بهذه الأسباب يحتاج إلى دقة، انظر قول ابن حجر عن المعلل: «وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن.»[2] وقارن هذا بمن يتسارع برد الأحاديث.

٢-التفرقة بين النظر الحديثي والنظر الفقهي:

هناك فرق واضح بين النظر الحديثي والنظر الفقهي للحديث، فالأول يتمثل في الحكم عن الحديث قبولا وردا، بينما الثانية عبارة عن حكم العمل بمقتضى الحديث أو تركه. ولذلك نجد المحدثين لا يحكمون برد الحديث المستكمل للشروط في حالة تعارضه مع حديث آخر أو نص قرآني أو قاعدة كلية أو فهم عقلي سليم، ولكنهم يقفون عند تضعيف الحديث فقط، ولكن الفقهاء يتركون العمل بالحديث المقبول لدى

(١) الشافعي، **الرسالة**، ص ٣٩٩.

(٢) العسقلاني، الحافظ ابن حجر العسقلاني، **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، (بيروت: دار المشاريع، د. ط، ٢٠٠١م)، ص ٤٦.

المحدثين للأسباب المذكورة.(١) ويفهم هذا الفرق من عبارة المحدثين، مثلا يقول ابن حجر: «ثم المقبول ينقسم أيضا إلى معمول به وغير معمول به.»(٢) فالحديث إذا كان سنده صحيحا، ولم يجد في متنه سبب من أسباب الرد كأن سلم من القلب والإدراج والمخالفة والعلة وغيرها، فيحكمه المحدثون مقبولا. وليس معناه أنه واجب العمل عند الفقهاء، لأنه ينقسم إلى أقسام كما قال ابن حجر: «ثم المقبول إن سلم من المعارضة فهو المحكم، وإن عورض بمثله فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث، أو لا وثبت المتأخر فهو الناسخ والآخر المنسوخ، وإلا فالترجيح، ثم التوقف.»(٣) ويلاحظ أنه عبر بالتوقف بدلا من التساقط «لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه».(٤)

ولم يتنبه إلى هذا الفرق كثير من المعاصرين الذين بالغوا في رد الأحاديث المقبولة باسم نقد المتن. فلم يعتبروا احتمال التوفيق أو الترجيح او النسخ ولم يقولوا بالتوقف عن العمل، ولكن تسارعوا لرد الحديث. وكأن هؤلاء لا يعرفون إلا الموضوع من الأحاديث المردودة بنقد المتن، ولا نرى المعاصرين يصفون الأحاديث بسائر أنواع المردودة التي تشمل في قول ابن حجر: «ثم الطعن إما أن يكون لكذب

(١) انظر التفصيل عن الفرق بين النظر الحديثي والنظر الفقهي ودور كل منهما في نقد المتن في: محمد الغزالي، **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث**، (القاهرة: دار الشروق، د. ط، ٢٠٠٣م)، ص٢٣؛ وعماد الدين رشيد، **"مفهوم نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي"، مجلة اسلامية المعرفة**، العدد ٣٩، ٢٠٠٥م، ص ٧٥-١٠٢.

(٢) العسقلاني، **شرح نخبة الفكر**، (القاهرة: مكتبة دار التراث، ط ١، ١٩٧٠م)، ص ٣٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٥-٣٨.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٨.

الراوي، أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه، أو مخالفته، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه، فالأول: الموضوع، والثاني: المتروك، والثالث: المنكر على رأي، وكذا الرابع والخامس. ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل. ثم المخالفة إن كانت بتغيير السياق فمدرج الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوع: فمدرج المتن، أو بتقديم أو تأخير: فالمقلوب.»[١] ويلاحظ أيضا أن مقاييس الفقهاء[٢] للعمل بالحديث يختلف من مذهب إلى مذهب، ولذلك نجد الآراء الفقهية المختلفة في مسألة معينة كلها اعتمدت على أحاديث صحيحة لديهم تاركين لأحاديث أخرى الصحيحة لدى المذاهب الأخرى.

٣- التنبه عند محاكمة الأحاديث إلى القرآن:

لا شك في أنه لا يوجد أي تعارض بين القرآن والسنة غير قابل للتأويل، لأنهما من مصدر واحد، وكلاهما وحي من الله تعالى، لأنه ﷺ ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى. ولذلك لا بد لعرض الحديث على القرآن والأحاديث الأخرى لفهم معانيها واستقامة العمل بمقتضاها. وهذا ما نلاحظ من عمل الصحابة وأئمة الأحاديث. فأما ما يزال البعض ينادي بمحاكمة جميع الأحاديث إلى القرآن كمقياس عام للتحقق من صحتها وقبولها فأمر غير معروف وغير مقبول منهجيا. لأن معظم الأحاديث بيانية بحيث يفسر القرآن تقييدا وتخصيصا، أو تعميما وإطلاقا، وقد

---

(١) المرجع نفسه، ص ٤٢-٥٤.

(٢) انظر مقاييس النقد عند الفقهاء في: الدميني، (مصر: مكتبة دار التراث القاهرة، د. ط، ١٩٩٩م)، **مقاييس نقد المتون**، ص ٢٦٣-٤٨٢.

تعارض ظاهر القرآن. فإذا اخذنا محاكمة الأحاديث إلى القرآن كمنهج مستقل فماذا يبقى من جملة الأحاديث التفسيرية. وإنما يشترط ألا يكون الحديث معارضا لنص القرآن بوجه لا يقبل أي توجيه، فهذا يكون علامة الوضع.[1] وأما السنة الثابتة الصحيحة فلا تكون مخالفة للقرآن أبدا. يقول الشافعي رحمه الله: «كل ما سن رسول الله ﷺ مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتاب الله في النص بمثله، وفي الجملة بالتبيين عن الله والتبيين يكون أكثر تفسيرا من الجملة، وما سن مما ليس فيه نص كتاب الله فبفرض الله طاعته عامة في أمره تبعناه»[2] وقال أيضا: «إن سنة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال، ولكنها مبينة عامة، وخاصة.»[3]

وقد خفي على من يبالغ في هذا الأمر الفرق بين ثبوت الحديث عن النبي ونفيه وبين قبول مضمونه والعمل بمحتواه. فكلما وافق القرآن يجوز العمل به، ولكن لا يلزم أن يكون قول رسول الله ﷺ . وهذا لا يعنى أن عرض الحديث على القرآن ليس له أي دور في التصحيح والتعليل، بل الذي نريد التنبيه على أن الاعتماد على المحاكمة إنما يكون في الخاص القليل الذي أشار إليه الشافعي كما فعل عمر في مسئلة النفقة بقوله: «لا ندع كتاب الله بقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت.»[4]

---

(١) انظر: حمزة عبد الله المليباري، **نظرات جديدة في علوم الحديث: دراسة نقدية ومقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقديمن والجانب النظري عند المتأخرين**، (مكة المكرمة: المكتبة المكية، د. ط، ١٩٩٥م)، ص ٧٨-٨٧؛ والأمين الصادق، **موقف المدرسة العقلية**، ج ٢، ص ٣٠٨-٣١٩.

(٢) الشافعي، **الرسالة**، ص ٢١٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٢٨.

(٤) انظر: الجوابي، **جهود المحدثين**، ص ٤٦٩-٤٧١.

وقد توسعت المعتزلة في دعوى معارضة القرآن، واجترأوا على رد كثير من الأحاديث الصحيحة، كأحاديث التي تثبت الشفاعة للنبي ﷺ وللأنبياء والصالحين. وقد أعرض المعتزلة عن هذه الأحاديث مع كثرتها وقوة ثبوتها مستدلين بأنها تعارض القرآن مثلا في قوله تعالى: ﴿ **أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ (٤٣) قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ(٤٤)** ﴾ [الزمر: ٤٣-٤٤]. فيجب التدقيق في دعوى معارضة القرآن، ولا يجوز التوسع فيها بدون منهج واضح وأساس بين.[١]

٤- قصور العقل البشري:

إن العقل نعمة من نعم الله الذي أكرم به بني آدم، وهو مدار التكليف. وقد اعتبر الشرع العقل السليم كمصدر من مصادر المعرفة. وهو يتماشى مع الوحي الإلهي، فلا يوجد أي تناقض بين الوحي والعقل الصحيح، وإن كانت بعض الأمور الشرعية مخفية على بعض العقول. وقد اتهم بعض الكاتبين أن المحدثين لم يعطوا العقل حظه في نقد الأحاديث. وهذا خلاف الواقع فمن اطلع على كتب مصطلح الحديث علم عناية المحدثين بالعقل. يقول المعلمي: إن المحدثين راعوا العقل في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة وعند الحكم على الأحاديث.[٢]

---

(١) انظر: القرضاوي، يوسف القرضاوي، **كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط**، (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ٨، ١٩٩٦م)، ص ٩٩-١٠٢.

(٢) الأعظمي، **منهج النقد**، ص ٨٣-٨٥؛ والمعلمي، **الأنوار الكاشفة**، ص٦-٧.

وأما الدعوة إلى رد الأحاديث الصحيحة بمقتضى النظر والعقل المجرد، فهي غير مقبولة لدى علماء الحديث قديما وحديثا، لأن للعقل حدودا يعرفه كل منصف. وذلك لما يلي:(١)

١- العقل البشري محدود في إمكانيته ومجالاته، ويؤكده الواقع التاريخي، فكم من أمر كان مخفيا على العقل في زمان حتى لا يمكن تصوره أصبح العقل يقبله مع مرور الزمان وتقدم العلم المادي. وفيه يقول الشافعي: «إن للعقل حدا ينتهي إليه، كما أن للبصر حدا ينتهي إليه.»(٢)

٢- الإنكار العقلي أسهل من الإثبات؛ لأن المنكر يصدر في نفيه عن عدم العلم. ولذا نجد أن كل حديث مقبول لدى المحدثين ثم أنكره البعض بمقتضى العقل، قد أداهم إليه جهلهم عن علم الحديث وقصورهم في فهم معناه الحقيقي.

٣- ليس للعقل معيار واحد، بل العقل يتأثر بالأهواء والأعراف والعادات، فنجد مقتضى العقل مختلفا في كثير من القضايا الدنيوية فضلا عن الأمور الشرعية.

ومع هذا أن كثير من الأحاديث الذي يخبر عن الأمور الغيبية –كأشراط الساعة، وأحوال يوم القيامة، وصفة الجنة والنار – لا يخضع للعقل البشري، بل يجب القبول بها في الأحاديث الثابته، لأنها وحي من العلام الغيوب. فإذا أخذنا العقل محاكما لكل حديث، فإلى أي عقل يكون اللجوء؟ وكيف يتم الحكم على الوحي بشيئ يتفاوت ويتباين، ويتصف بالنسبية زمانا ومكانا؟ وهذا سيفتح باب المعيار الذاتية، وينتشر الفوضى في السنة النبوية.

---

(١) انظر: الدريس، خالد بن منصور الدريس، **نقد المتن وعلاقته بالحكم على الرواة**، ص ١٣٩-١٤١.

(٢) البيهقي، أحمد بن الحسين البيهقي، **مناقب الشافعي**، تحقيق: السيد أحمد صقر، (القاهرة: مكتبة دار التراث، ط ١، ١٩٧٠م)، ج ٢، ص ١٨٧.

٥- حدود العلوم الحديثة: (modern sciences).

يعتقد كثير من المعاصرين أن العلوم الحديثة خالية من الأخطاء والخلل، وأن المنهج العلمي (scientific method) هو الطريق الوحيد للوصول إلى حقائق الأشياء، وهم يظنون أن كل ما وصلت إليه العلوم حقائق نهائية (absolute reality) لا يدخل فيها الباطل، ولا يزل فيها قدم الباحث، حتى يجب رد كل ما خالفه. ولذلك يردون بعض الأحاديث التى يظنون أنها تخالف الحقائق العلمية، أو لم يكتشفها العلم بعد. وهذا اعتقاد فاسد انتشر بين المفكرين الحداثيين (modernity)، وأما مفكرو ما بعد الحداثة (post-modernism) فقد أبطلوا هذه الإدعاءات الباطلة وكشفوا حقيقة أن المنهج العلمي أيضا من الانتاج البشري، يخطئ ويصيب، وكثير من المعلومات التى كان قد اكتشفها الأجداد من قبل، غيرها الأبناء والأحفاد اليوم. ولو كان الكشف العلمي معيارا لصحة الحديث وضعفه فماذا نقول عن الحقائق العلمية التى اشتمل عليها القرآن والسنة. وكم من نصوص كانت تخالف مقتضى العلم فيما مضى، تبين موافقتها لاحقاً.

٦- التنوع في علوم الطب:

واشكالية نقد المتن عند المعاصرين بلغت قمتها في الأحاديث الطبية، فهم يرفضون كل حديث عن الطب النبوي. وذلك أيضا لاعتقادهم الفاسد بأن الطب الحديث فقط هو الصحيح. ويمكن أن يعتذر لهؤلاء أنهم لا يعرفون إلا هذا. والواقع الحالي يرد عليهم لأن هناك تنوعا كبيرا في علوم الطب، فنجد في بلاد الهند مثلا كثيراً

من العلوم الطبية كالايورفيد (ayurveda)، واليوناني (unani)، والمعالجة المثلية (homeopathy) وغيرها. وأسلوب كل واحد منها يختلف عن الأخرى. ونحن نرى كثيرا من الفواكه والمأكولات أو بعض أنواع الرياضة ممنوعة عند فرقة من الأطباء، بينما يكون ذلك ضرورة عند غيرهم في نوع آخر من الطب. فالطب النبوي يختلف عن هذه الأنواع. فكيف نعتمد في رد حديث صحيح مقبول لدى المحدثين عدم موافقته للطب الحديث، أو مخالفته لآراء بعض الأطباء؟

وأنما أشرت إلى هذه الأساسيات على سبيل المثال، لا الحصر. وهناك قضايا أخرى ينبغي أن يعرفها الناقدون للحديث في هذا العصر بناء على التجربة العلمية أو الطب الحديث وما شابهما. ومعايير نقد المتن ليست من دون المستثنى فيما يتعلق بتحديد معالمها وحدودها وطريقة تطبيقها على الأحاديث للحكم عليها، فمثلا قالوا بأن المبالغة في الأجر من علامة الوضع. ولقد وردت الكثير من الأحاديث الصحيحة في فضائل الأعمال بهذه الصيغة كـ«من قال لا إله إلا الله دخل الجنة». فهل هذا مبالغة في الأجر أم لا؟ وما هو حد المبالغة؟ وليست الإشكالية في رفض الحديث فقط، بل هناك مغالطات في تصحيح الحديث من جانب آخر. وتصحيح الحديث الضعيف كرد الحديث الصحيح. والمنهج الذي نرتضيه هو المنهج الوسط، بلا إفراط ولا تفريط. فلا يتسرع إلى رد حديث مقبول لدى العلماء بمقاييس العقل، بل يتوقف ويعتبر جميع الاحتمالات كالتأويل المقبول، والجمع، والترجيح وغير ذلك. وليس معناه أن مجال النظر النقدي إلى الحديث مغلق، كلا بل هو مفتوح للمتأهلين والمتخصصين في كل العصور، كما أثبته العلماء الراسخون.

الخاتمة

نشاهد اليوم نشاطات مشكورة في مجال الدراسات الإسلامية والعلوم الشرعية، لا سيما حول الحديث وعلومه. وقد بذل العلماء والطلاب جهدهم للبحث والدراسة. ومن بين ما اهتم به المعاصرون منهج نقد متن الحديث. وقد صنفت فيه كتب ونشرت فيه مقالات. وذلك لما أثير حوله من شبهات، مفادها أن المتقدمين لم يلتفتوا إلى محتوى الحديث، ولم ينتقدوا المتن، بل كان معيارهم الوحيد هو السند. وقد أثرت هذه الشبهات على منهج نقد المتن عند بعض المعاصرين، فتوسعوا فيه، واتخذوه كمعيار أساس لتصحيح الحديث وتضعيفه، من غير اعتبار السند وصحته . وهذا أدى بهم إلى رد كثير من الأحاديث الصحيحة المقبولة. وليس لديهم مقاييس مضبوطة، بل يتبعون عقولهم فيه. ويرى الباحث ضرورة بيان الضوابط والحدود في هذا الشأن. وقد تقدم ذكر بعض الأساسيات التى ينبغي أن يفهمها الناقدون للحديث. ومن ذلك أن تفهم حدود نقد الحديث، لأنه يكون في القليل النادر، وأن يفرق بين النظر الفقهي للحديث الذي يتمثل في العمل بمقتضى الحديث وبين النظر الحديثي الذي يتمثل في قبول الحديث ورده. وأن محاكمة الحديث إلى القرآن ليس مقياسا مستقلا لقبول الحديث ورده، وإنما هو للفهم الصحيح لمعانى الحديث؛ لأن الأحاديث التفسيرية التى تخصص أو تقيد القرآن ربما يخالف عموم القرآن أو مطلقه في الظاهر. وأن يفهم قصور العقل البشري، لأنه محدود ومتفاوت. ومن المهم أيضا أن يفهم حدود العلوم الحديثة، فليس كل ما يكتشفه العلم قطعي حتى ترد به

الأحاديث. وأن هناك تنوع في علم الطب، فلا يحتاج لقبول أحاديث الطب النبوية إلى إقرار الطب الحديث، لأن مقياسيهما مختلفان.

١- وليس قصد الباحث أن يغلق باب النقد أمام الباحثين المتأهلين، ولا قبول الحديث بمعناه الحرفي. وإنما يريد الاشارة إلى أن هناك أخطاء منهجية في نقد الحديث عند بعض المتسرعين. وهذا يحتاج إلى عناية من المتخصصين في هذا المجال حتى لا يكون النقد بمقاييس ذاتية، بل يتبع المناهج الرصينة المضبوطة. فليس لغير المختصين إعمال عقولهم فيما ثبتت نسبته إلى النبي ﷺ، بغرض القبول والرد، ولهم النظر فيه لفهمه والعمل به. ولا يعد ما قدمه الباحث ضوابط نهائية، وإنما هو محاولة متواضعة الغرض منها الإشارة إلى بعض الأساسيات المتعلقة بهذا الأمر. والله اعلم بالصواب.

۞۞۞۞۞۞۞۞